

دشراوي خيرة

طالبة دكتوراه، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بن أحمد - وهران 02.

عضو بمخبر السلطة والقانون والمجتمع

إشكالية التنمية العمرانية بالجزائر في ظل التحديات الاجتماعية

الملخص:

تعتبر التنمية العمرانية دالة التحضر، لكونها تعبر عن حقيقة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية ، وقد تعددت مشاكل العمران بالجزائر نتيجة للنمو السكاني بسبب ظاهرة النزوح الريفي، لذلك فقد كرسّت الجزائر جهودها لتحقيق تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات العمرانية من خلال التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية في مسعى تحقيق التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: التنمية العمرانية، المجتمع، الريف، المدينة، التحضر، التوسع العمراني، النمو السكاني، التخطيط الحضري.التوازن الإقليمي.

Résumé :

Considééré comme fonction de l'urbanisation de développement urbain, car ils reflètent la réalité de la communauté économique, sociale, politique et Altcherieihn a de nombreux problèmes d'urbanisation en Algérie en raison de la croissance démographique phénomène Almetzydbspb de l'exode rural, pour que les efforts Algérie consacrés à réaliser un changement schéma évolutif pour la promotion de la Palmjnm urban grâce à l'intégration entre les efforts officiels et populaires dans le but de réaliser un développement global.
Mots clés: développement urbain, de la communauté rurale, la ville, l'urbanisation, l'urbanisation, la croissance démographique, la planification urbaine, l'équilibre régional

Abstract :

Considered urban development urbanization function, because they reflect the reality of the economic, social, political and Altcherieihn community has numerous urbanization problems in Algeria as a result of population growth Almetzydbspb phenomenon of rural exodus, for that devoted Algeria efforts to achieve change evolutionary scheme for the advancement of Palmjnm Urban through integration between the official and popular efforts in a bid achieve comprehensive development.

Key words: Urban development, community, rural, city, urbanization, urbanization, population growth, urban planning, regional balance

مقدمة:

عرفت المدن الجزائرية تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية هامة منذ حصولها على الاستقلال، وسارت على طريق تنفيذ المشاريع التنموية في مجال التهيئة والتعمير، إلا أن هذه السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر من أجل استرجاع التوازن الاقتصادي وخلق الاستقرار السياسي، أدت إلى احتكاك سكان الأرياف بسكان المدن وظهور ضغوط ديموغرافية كبيرة في المناطق الحضرية خاصة المدن الكبرى نتيجة لظاهرة النزوح الريفي ورغبة سكان الأرياف في الاندماج داخل البيئات الحضرية بحثا عن الإستقرار الإجتماعي.

فقد شكلت هذه الزيادة السكانية شكلت عبئا وتحديا أمام مشاريع التنمية العمرانية في الجزائر وأحدثت تغييرات بنوية ووظيفية أدت لظهور أزمات اجتماعية مثل أزمة السكن واكتظاظ المدن وظهور البطالة والفقر وتدهور البيئة الحضرية واختلال التوازن الجهوي الإقليمي.

ومن هذا المنطلق أدركت الجزائر أن التنمية العمرانية خطوة هامة لتحقيق التنمية الشاملة، ما جعلها تنتهج استراتيجيات وإصلاحات هامة في مجال التهئية العمران واعتماد أسلوب التخطيط الحضري لإعادة التوازن الجهوي بين الأقاليم واحتواء ما فرضته البيئة الاجتماعية من تحديات، و من أجل تحليل هذا الموضوع يطرح الإشكالية التالية:

– إلى أي مدى تأثرت سياسة التنمية العمرانية بما يفرضه المجتمع الجزائري من وكرهات؟

وستكون الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تناول الموضوع في المحاور التالية:

– التصور المعرفي للتنمية العمرانية.

– انعكاسات ظاهرة التحضر على المجتمعات العمرانية.

– إستراتيجية الجزائر لتنمية المجتمعات العمرانية.

– آليات الفعل التنموي العمراني.

أولاً- التصور المعرفي للتنمية العمرانية:

1. التنمية:

تحتل التنمية بأهمية بالغة في العالم المعاصر، وتوجد تعريفات عديدة لمفهوم التنمية، منها تعريف الأستاذ وفيق أشرف حسونة الذي يعرفها على أنها: عملية ديناميكية تتكون من سلسلة التغيرات الهيكلية

والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم و نوعية المواد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفرادها في استغلال طاقات المجتمع على حد أقصى¹.

كما تعرف أيضا بأنها: عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، وبمعنى أن أية تنمية يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب².

وقدمت الأمم المتحدة تعريفا للتنمية تعتبرها فيه العملية التي تمكن من توحيد جهود لأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها بشكل إيجابي في الحياة القومية، ومساهمتها في تحقيق التقدم والتطوير³.

2. العمران:

يعتبر العمران من المسائل المسلم بها في أي مجتمع متحضر، وتعتبر كلمة العمران عن ظاهرة التوسع المستمر الذي تشهده المدينة بشكل متواصل مع مرور الزمن.

وحسب الباحث فورد G.B.Ford: العمران هو علم وفن لتصحيح أخطاء ارتكبت في الماضي، بواسطة هيئات مناسبة للمجال، كما أن مجال تدخل هذا الاختصاص يعني جميع المتدخلين والمستعملين في أن واحد.

¹ – حسين ابراهيم، "دراسات في التنمية، التخطيط الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص43.

² – أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986، ص15.

³ – علي عزمي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص32.

وحسب منجد روبر Le Robert: العمران هو دراسة الطرائق التي تسمح بتكييف السكن وخاصة السكن الحضري مع متطلبات الإنسان، وهو أيضا مجموعة التقنيات المختلفة التي تطبق هذه الطرائق⁴.

ومن جهة أخرى يمثل العمران: مجموع المقتضيات والضوابط القانونية والفنية والتشاركية المستحضرة لمنطق التدبير الجيد والمحكم، والهادف لتحقيق نمو متناسق ورشيد للتجمعات السكانية البشرية، وذلك من أجل تحقيق التوافق بين البيئة والعمران⁵. بعد تحديد مفهوم التنمية والعمران يمكن القول أن التنمية العمرانية هي: عملية الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات السكانية والخدمات وعناصر الاتصال وذلك في إطار المحددات المكانية والزمنية ومن منظور القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثانيا- انعكاسات ظاهرة التحضر على المجتمعات العمرانية:

تميز التركيب الاجتماعي للمجتمع الجزائري بالتباين عبر فترات تاريخية متواصلة من حيث ارتباطه بالمدينة والريف، فقد حاولت الجزائر بعد الإستقلال خلق حياة حضرية غير التي كانت سائدة، ما ترتب عليه ظهور الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين من المغرب وتونس وإستقرارهم في المدن، ما أدى بدوره لرحيل السكان من الأرياف إلى المدن بسبب توفر السكن الشاغر في المدن الجزائرية جراء مغادرة الفرنسيين، وذلك رغبة في تحقيق الاندماج الاجتماعي وتقبل نظام اجتماعي جديد.

كما أنّ هذه الظروف الاجتماعية السائدة كان لها إنعكاسها على شكل المدن من خلال إعتداد الجزائر على سياسة التقسيم الإداري من أجل التنمية الاجتماعية والسياسية واستيعاب النمو العمراني للمدن والزيادة السكانية، فقد بلغ عدد الولايات الجزائرية سنة 1963، 15 ولاية ثم إرتفع العدد إلى 31 ولاية سنة 1974⁶، ليصبح عدد الولايات 48 ولاية 1541 بلدية منذ 1984 إلى اليوم⁷.

وقد أدت الهجرة الريفية نحو المدن إلى تحولات ديموغرافية هائلة كان لها انعكاس سلبي على التنمية العمرانية والحضرية بالمدن، انتقل عدد سكان الجزائر من 35,6 مليون نسمة سنة 2010، إلى 40,2 مليون 2016، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء السكاني⁸.

إلا أن هذه الظاهرة أدت إلى خلق مفارقة كبيرة في الكثافة السكانية بين الجنوب والشمال الجزائري ما أثر على الوضع الإقتصادي والإجتماعي للدولة الجزائرية، وعلى الشكل الحضري والعمراني للمدن.

وبالتالي فإنّ غياب التجانس بين التوزيع السكاني والأقاليم والبيئة العمرانية يؤكد أهمية تحليل المشاكل التي يطرحها المجتمع الجزائري من أجل الإستجابة للرهانات المستقبلية في مجال التنمية العمرانية والمتمثلة في:

1. مشكل السكن:

تتأثر عملية التنمية العمرانية بالجزائرية بالنمو الديموغرافي الكبير الناتج عن النزوح الريفي نحو المدن، ما أدى إلى خلق أزمة سكن نتيجة لتريف المدن، ويقصد بالتريف: نقل بعض مظاهر المجتمعات الريفية إلى الوسط الحضري⁹، وكنتيجة لهذه الظاهرة أصبحت الدولة والسلطات المحلية غير قادرة على تلبية كل الطلبات وقبول جميع الملفات، ما أدى لظهور الأحياء القصديرية

⁴ - خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، ص 11.

⁵ - سيد محمد وسامات عبد القادر، "عن الإسكان والعمران"، أبحاث مختارة عن المؤتمرات الدولية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط2، 1992، ص 10.

⁶ - بشير التيجاني، التحضر والتهمة العمرانية في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات، 2000، ص 37-51.

⁷ - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الجزائر، جسر للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 123.

⁸ - الديوان الوطني للإحصاء، "ديموغرافيا الجزائر"، 2015، في:

والسكن الهامشي والعشوائي أو-عمران الصفيح- وتتميز هذه الأحياء بطابعها الريفي وفقير سكانها وانتشار الأوبئة والآفات الاجتماعية والفقر والبطالة، ويعود ظهور مشكل السكن الهامشي في الجزائر لسنة 1954، إذ كان حوالي 30% من سكان الجزائر يعيشون في مساكن قصديرية هشة نتيجة لظروف سياسية فرضها المستعمر الفرنسي¹⁰.

2. التوسع العمراني الحضري:

تتمثل عملية التوسع العمراني بالتمدد الأفقي للمدينة نتيجة لظهور الأحياء العشوائية والبيوت القصديرية ما يؤدي إلى عدم التناغم بين القطاعات الاقتصادية والشكل العمراني للمدينة، مقارنة بالتحضر الذي يكون طبيعيا في الدول المتقدمة¹¹، وقد أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لأحياء المدن في عام 1997 أن نحو 60 % من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن، و 30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط العواصم، كما كشفت نفس الدراسة أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة جماعية ما يجعل تلك المساكن العشوائية معوقا للتنمية¹².

3. اختلال التوازن الإقليمي:

إن ظاهرة التباين الإقليمي تفسر من خلال عملية التركيز الحضري أو المركزية الحضرية التي يعرفها محمد عاطف غيث على أنها: عملية إيكولوجية تتجمع بمقتضاها الخدمات في منطقة واحدة¹³، وهو ما يظهر في الجزائر من خلال تركيز السكان بالمدن الكبير وخاصة العاصمة، ما أدى لظهور التباين بين عدد السكان والتجمعات الحضرية عبر التراب الوطني، بحيث يتركز أغلب السكان بالمناطق الشمالية على مساحة بسيطة من التراب الوطني، مقارنة بالمناطق الجنوبية التي تتربع على حوالي 80% من التراب الوطني بينما تعرف تركيز سكاني جد ضعيف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تهميش الدور الحضري للمدن الصغيرة والمتوسطة وظهور اللاتوازن في التنمية الإقليمية، كما تؤدي ظاهرة التباين الإقليمي إلى ظهور الهيمنة الحضرية واختلال مستويات الهرم الحضري¹⁴.

ثالثا- استراتيجية الجزائر لتنمية المجتمعات العمرانية:

شهدت الجزائر العديد من المشاكل منذ بداية نشأتها ولا زالت هذه المشاكل مستمرة إلى اليوم نتيجة تفاعل جملة من العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية، وفي سعيها لتحقيق سياسة تنمية في مجال التسيير العمراني، تبنت الجزائر أسلوب التخطيط الحضري على المستويين الإقليمي المحلي والوطني.

تمثل المدينة اليوم مكانا مركزيا لإقليم معين يرتبط وظيفيا بما مما يسهم في تشكيل حياة الإقليم وفي هذه الحالة تحتل المدينة المركز الأول بالنسبة لمراحل التخطيط الحضري¹⁵، لذلك فقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال اعتماد المخططات في مجال التهيئة والتعمير بما تقتضيه ظروف كل مرحلة وخصوصيتها وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

¹⁰ - عبد المجيد حلمي، دراسة لواقع الأحياء القصديرية، الجزائر، دار الهدى عين مليلة، 2007، ص 143-167.

¹¹ - السيد البشري محمد وعبد العظيم عثمان أحمد الامام، "التحضر في الدول النامية"، معهد الدراسات الحضرية، جامعة الخرطوم، بدون سنة نشر، ص 5.

¹² - ميدني شايب ذراع، "واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة-مدينة بسكرة نموذجا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص بيئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013، ص 56.

¹³ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص 143.

¹⁴ - الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مجلة البحوث السوسولوجية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ع 1، سنة 2000، ص 186-187.

¹⁵ - عبد الرزاق أحمد سعيد صعب، "التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان"، دراسات تربوية، ع 7، تموز، 2009، ص 171.

- الجدول رقم(01): مخططات التهيئة العمرانية في الجزائر بعد الاستقلال.

الفترة الزمنية	نوع المخطط
1969-1967	المخطط الاقتصادي الثلاثي الانتقالي
1973-1970	المخطط الرباعي الأول
1977-1974	المخطط الرباعي الثاني وظهور: - مخطط التنمية البلدية PCD - مخطط التحديث الحضري PMU - المخطط العمراني الموجه - المخطط العمراني المؤقت PUP - المناطق السكنية الحضرية الجديدة ZHUM - التخصيصات - مناطق التهيئة المجهزة ZAC
1988-1978	المخطط الخماسي (1980-1984) وظهور: - الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية - المخطط الولائي للتهيئة PAW - المخطط البلدي للتهيئة PAC - المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT -المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية SRAT
1990 إلى اليوم	المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU - مخطط شغل الأراضي POS

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القانون رقم 29/90 المؤرخ في 02 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد52.

يتضح من خلال ما سبق أن الجزائر حاولت من خلال مخططات التهيئة المجالية والإقليمية تحديد توجهات وآفاق سياسة التهيئة العمرانية وتنظيم المجال العمراني على المستوى الوطني والإقليمي من خلال مشاركة المؤسسات الرسمية والهيئات الاستشارية والإدارات العمومية والجماعات المحلية في تحقيق إستراتيجية التنمية العمرانية والاستجابة لمطالب المجتمع الجزائري وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، واعتمدت الجزائر في إعدادها لهذه المخططات على أسلوب التخطيط العمراني الحضري. كما تجسدت جهود الدولة الجزائرية في مساهمة التنمية العمرانية من خلال البحث عن حلول لأزمة السكن بالمدن التي تأثر مظهرها العمراني بظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة والقضاء على السكن العشوائي من أجل خلق بيئة حضرية تليق بالمواطن الجزائري، إذ قدرت المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة في هذا المجال 17,4% من ميزانية الدولة في المخطط الخماسي 2010-2014، كما خصصت اعتماد مالي بلغه 4.807.332.000.000 دج لتغطية نفقات التسيير لسنة 2016، وخصصت منها:

21.302.786.000 دج لتغطية نفقات وزارة السكن والعمران، ومبلغ 4.117.881.000 لوزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية¹⁶

ما يؤكد على أن مفهوم السكن كحق أساسي مفهوم راسخ في المجتمع الجزائري وأن الدولة تعتبر مسألة السكن من مسؤولياتها الرئيسية تجاه السكان. التزاما منها أمام المجتمع الدولي وتنفيذ الاتفاقيات الخاصة باحترام حقوق الإنسان وكسبا لثقة المواطن الجزائري¹⁷، واعترفت به كحق إنساني ودستوري في المواد 38، 39، 40، 67، 18:

المادة 38: الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة.

وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمة.

المادة 39: الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون.

المادة 40: تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان.

وأكد الدستور أيضا على حق الفئات المحرومة في الحصول على سكن في المادة 67 بحيث: تشجع الدولة على إنجاز المساكن. كما تعمل الدولة على تسهيل حصول الفئات المحرومة على سكن.

أما في الجانب العملي فقد كرست الجزائر هذا الالتزام القانوني من خلال تبني إصلاحات فاعلة في مجال السكن والعمران، فقد تأكد عزم السلطات العمومية على مواصلة جهود الدولة للقضاء على السكن الهش ومنح العائلات القاطنة بها منازل لائقة.

كما أكد وزير السكن والعمران عبد المجيد تبون أن ماحققته الجزائر اليوم يعد أكبر انجاز عرفته الجزائر في مجال السكن والعمران منذ حصولها على الاستقلال لأنه لا يمكن الفصل بين جانب السكن والتنمية الاجتماعية، وكان السيد الوزير قد أشار إلى أن مدينة الجزائر ستصبح أول عاصمة خالية من الأحياء القصديرية في إفريقيا والمغرب العربي، وذلك في إطار يوم دراسي حول التنمية العمرانية في العاصمة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير¹⁹، ما مكن من تقليص العجز في مجال السكن وانتقاله من 3 ملايين سكن في 1999 إلى 350 ألف حاليا، بحيث قدر العجز سنة 2014 بـ 750 ألف سكن حسب تصريحات الوزير وأن العجز الحالي يقدر بـ 350 ألف وحدة وسيظل مستقرا خلال السنوات القادمة بالنظر للنمو الديموغرافي في البلاد²⁰. وفي مجال القضاء على السكن الهش وتحسين المدن وترقيتها، تعتمد الدولة على مؤسساتها على المستوى الإقليمي والوطني لضمان السير الحسن للتنظيم العمراني بحيث:

تعتمد الدولة على الجماعات المحلية يمكن للجماعات المحلية وفقا للنظام القانوني المحلي بحيث نصت المادة 108 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية على أن المجلس الشعبي البلدي يشارك في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة²¹.

¹⁶ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، ع72، المؤرخة في 19 ربيع الأول عام 1437هـ/الموافق 31 ديسمبر 2015، ص28-37.

¹⁷ - الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير راكيل رولنك حول السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالخلق في عدم التمييز في هذا السياق، بعثة إلى الجزائر، ص5.

¹⁸ - المواد: 38-39-40، من دستور الجزائر، الصادر في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس سنة 2016، ج.ر، ع14، ص10.

¹⁹ - تصريحات وزير السكن والعمران عبد المجيد تبون، مدينة- عمران- تهيئة، في:

<http://www.elkabar.com/presse/article/8343/2016>

²⁰ - الوكالة الجزائرية للأبناء، جهود الدولة المتواصلة للقضاء على السكن الهش، في: <http://www.aps.dz/ar>

²¹ - المادة 108، القانون رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب 1432هـ/الموافق ل 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج.ر، ع37، المؤرخة في 01 شعبان 1432هـ/الموافق ل 22 يونيو 2011، ص17.

كما تساعد الجماعات المحلية خاصة البلدية الدولة في تنفيذ برامجها التنموي على مستوى الأقاليم فهي قاعدة اللامركزية والمؤسسة العامة الأقرب للمواطن والأكثر وعيابه وحاجاته وتهتم بحماية التراث العمراني والمظهر الجمالي لأقاليم الدولة وتوفير الخدمات العمومية والنظافة العمومية وحماية التربة والثروة المائية والحيوانية والعمل على مواجهة الاختلالات في توزيع السكان وإقامة النشاطات ومحاولة تجاوز مشكل الفوارق الجهوية في مجال التنمية المحلية²².

وباعتبار أن الدولة لا تستطيع أن تنجز مساكن إلا بقدر ما تسمح قدراتها على الاستدانة، فإنها تعتمد في مجال إنجاز السكن الاجتماعي على وكالات الترقية و التسيير العقاري OPGI، كما تضمن صيانة و ترميم التراث العقاري الإيجاري وهذا بتحقيق أشغال التصليح حيث يتكفل بتمويل هذه الأشغال مصالح تعتمد على أموال خاصة تصدر من تغطية الإيجار والتنازل عن الملكيات، وذلك بالتعاون مع هيئة يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي - إن لم يكن رئيس الدائرة - بالتطابق مع الإجراءات المحددة من قبل الوزارة. وفقا للمرسوم رقم 11-04، الذي يخص تسيير وترقية الأملاك العقارية المسندة إليها تجسيدا للسياسة الاجتماعية للدولة والاهتمام بالفئات الاجتماعية خاصة المحرومة من خلال ترقية الخدمة العمومية في مجال السكن والعمران والحفاظ على النظام العام²³.

كما تبنت الجزائر سياسة المدن الجديدة بمقتضى القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 والمتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتقييمها، وذلك من أجل تنظيم توسيع المدن وتوجيهها وهي إحدى الركائز التي تعمل على تحقيق لا مركزية الأنشطة والسكن انطلاقا من الشمال، وتساعد على فك الحناق على المدن الكبرى التي تواجه صعوبات حادة تحت السلطات العمومية والبيئات المختصة في تحديد القواعد الكبرى المتعمقة بالسكن، البناء، تنظيم النقل، الأراضي والاحتياطات العقارية التي تم استنزافها في غياب النظرة المستقبلية التي تحدد نمو المدن ووضعها أمام خطر استنفاد الاحتياطي المخصص لأفاق بعيدة، بصورة كاملة قبل الآجال المخططة لها. ويتجلى ذلك من خلال اعتماد التقسيم التالي²⁴:

-المدن الجديدة من الطوق الأول:

يتمثل في إنشاء أربع مدن جديدة حول العاصمة والتي تتمثل في سيدي عبد الله، العفرون، بوعينان، والناصرية لتخفف عن الجزائر العاصمة الفائض من السكاني الذي لم تعد قادرة على استيعابه.

-المدن من الطوق الثاني:

يضم كل من ولايات الشلف، عين الدفلى المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية التي لم تتطور بالشكل المطلوب في العشريتين الماضيتين بالرغم مما تتوفر عليه من طاقات وإمكانات من المجال والبنية التحتية، ستعاد هيكلتها في إطار هذه السياسة الجديدة بخلق التوازن عبر المجال الوطني عامة والقسم الشمالي خاصة.

-المدن من الطوق الثالث:

تتمثل في إنشاء أربع مدن جديدة في الهضاب العليا، وتتمثل في العريشة، واد الطويل، بوغزول وبئر العاتر. وسيتم تطوير المراكز الريفية الموجودة بهذه الأقطاب لتمكين من استقبال برامج السكن وهو ما جاء في مشروع الهضاب العليا.

-المدن من الطوق الرابع:

²² - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 200-201.

²³ - عليان بوزيان، "النظام العام العمراني في ظل القانون المنظم للترقية العقارية 11-04"، تيارت، بدون سنة نشر ص3.

²⁴ - دوار جميلة، "المدن الجديدة في التشريع الجزائري"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، ع38، جوان 2014، ص 230-232.

تتمثل في خلق مراكز حضرية جديدة في الجنوب وتدعيم مراكز أخرى مثل عين صالح وتمنراست، من أجل تحقيق استقرار السكان والحد من الهجرة نحو الشمال.

كما تعمل الجزائر اليوم على التحكم في العمران في افاق 2020 من خلال خلق التوازن الجهوي وتخفيف العبء الديمغرافي على منطقة التل، كما تهدف الجزائر لإعادة تنظيم دعائم العمران من خلال جانب التحكم في ظاهرة التعمير الساحلي من جهة، وعادة تحريك المجالات الداخلية للمناطق الشمالية وجهات الهضاب العليا ومناطق الجنوب من جهة أخرى²⁵. إذا فقد كانت الجزائر ولا زالت إلى اليوم تبذل جهودا مضنية في مجال العمراني ومسار تنمية المجتمعات العمرانية من خلال توفير كل الوسائل المادية والبشرية والقانونية لتحسين نوعية الخدمة العمومية وتوفير بيئة اجتماعية راقية وذلك بالتصدي لمشاكل التوسع العمراني ومحاولة استرجاع الشكل الجمالي للمدن الجزائرية والحفاظ على تراثها العمرانية والحضاري وخلق توازن جهوي وإقليمي.

رابعا-آليات الفعل التنموي العمراني:

من أجل تحقيق التنمية في المجتمعات الحضرية العمرانية لابد من الوقوف على المشاكل والاكراهات التي تحد من ترقية المجال العمراني وتطوير البيئة الاجتماعية وهو ما يمكن تحقيقه من خلال مايلي:

1. التنمية الريفية:

يعتبر مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لا زال هناك جدلا حولها بين معظم التنمويين، وقد أصبح هناك اهتمام بالتنمية الريفية نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف، وسكانه، فالتنمية الريفية جزء لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة، نظرا لان المجتمع الريفي يحتل أهمية خاصة بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون نصف السكان في الوطن العربي، وتقتضي عملية إحداث التنمية الريفية والحد من مشكل التوسع العمراني واكتظاظ المدن الكبرى، مراعاة مايلي²⁶:

- إعادة توزيع الموارد المالية وغيرها المخصصة للتنمية الريفية والحضرية سواء أكانت مخصصة لتحسين الخدمات أو لإنشاء المرافق العامة أو المساكن العامة أو للاستثمار أو خلافه.

- منح حوافز للمستثمرين في المدن الصغيرة والمتوسطة يتمثل في الإعفاء من الضرائب وتوفير بعض الخدمات العامة التي تتطلب في المدن الكبيرة وسداد رسوم الخدمات لتكون مجانية بالإضافة إلى التسهيلات الأخرى وإعادة توزيع المصادر الحكومية المخصصة للتنمية الحضرية الريفية ويؤدي إلى توفير الخدمات الأساسية في مراكز التجمعات الريفية وتحسين الخدمات والمرافق العامة في المدن الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من هذا التوزيع لتحسين هذه المرافق في حد ذاته يكون حافزا مهما للاستثمار فيها.
- من أجل تحقيق النمو الشامل والمتوازن بين الريف والحضر لابد من وضع الخطط الإستراتيجية للتنمية الإقليمية للمدن والقرى من خلال المدن المتوسطة والصغيرة والمراكز التنموية الريفية، والاستفادة من تجارب بعض الدول وتحليل كافة أبعاد التنمية الحضرية التجمعات الريفية وتحسين الخدمات والمرافق العامة في المدن الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من هذا التوزيع.

2. استدامة البيئات الحضرية:

ظهر هذا المفهوم لأول مرة وتم صياغته من خلال تقرير مستقبلنا المشترك الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسية وزارة النرويج وهو تقرير شرع في إعداده 1983، قد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا إذ أنه لأول مرة يتم التطرق إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، واندماج هذه الأبعاد الثلاثة

²⁵ - شايب ذراع، مرجع سابق، ص 82.

²⁶ - أحمد عثمان الخولي، "التحولات في الرؤى الشعبية والعادات والمعتقدات إطارا لتنمية المستقرات الريفية الفقيرة في مصر"، ورقة مقدمة الى مؤتمر الترابط بين الريف والحضر، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة في 15-18، ديسمبر 2005، ص 10-11.

في عملية اتخاذ القرار بحيث يصبح هدف المردودية الاقتصادية مرتبطاً ومقترباً بالحفاظ على البيئة الطبيعية، ومرهوناً بتحقيق العدالة الاجتماعية ويؤكد تقرير بروتلاند على الارتباط الوثيق بين هذه الأبعاد، بحيث لا يمكن تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة بدون دمج هذه المكونات.

وبتناامي الشعور بأهمية موضوع البيئة تم عقد قمة الأرض سنة 1992 في ريوديجانيرو بالبرازيل وكانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي انتهى إلى إصدار وثيقة الأجندة 21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبدل تنموي بشري لمواجهة احتياجات وتحديات القرن 21، كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في جوهانسبورغ في سبتمبر 2002 عقدت تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة، وقد عرفت اللجنة التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم²⁷.

أما الاستدامة البيئية الحضرية فهي التوازن في صياغة المحددات والأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي توفر لمدن بيئة مستدامة، واعتبار الاستدامة البيئية من أهم حاجات المجتمع الحضري²⁸ وتحقق من خلال مراعاة المسائل التالية:

- دراسة الأسس والتقنيات العلمية المتوافقة مع طبيعة البيئة للإقليم المعنى بالتطوير.

- العمل على تطبيق أسس وسياسات التصميم العمراني المستدام والتي تتضمن مداخل الضوابط المتعددة لمعالجة إشكاليات التجمعات السكانية في جميع المجالات.

- مراعاة تخطيط وتصميم وظائف التشكيل العمراني فراغياً وزمنياً وأنماط استعمالات الأراضي حيث تتغير نظم التوافق البيئي باختلاف فصول السنة وساعات الليل والنهار ومحاولة إمكانية تقارب واختلاط الأنشطة واستعمالات الأراضي.

- اختيار الشكل العمراني المناسب ليحاكي متطلبات البيئة الحضرية²⁹.

- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحاً في مجال التنمية العمرانية المستدامة من خلال تطبيق سياسة العمارة الخضراء والمباني المستدامة³⁰.

3. توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية العمرانية:

يعتبر توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية من أهم عوامل نجاح إدارة وتنفيذ المخططات الإقليمية والعمرانية وبرامج ومشروعات التنمية المستقبلية، وذلك نظراً للاتجاه السائد نحو خفض الإنفاق الحكومي وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تنفيذ شبكات البنية الأساسية وتوفير الإسكان والخدمات العامة وإنشاء مشروعات التنمية، ومن المهم زيادة الموارد المالية للمجالس التنفيذية المحلية والتي تستخدمها في توفير مستلزمات التشغيل والصيانة للأعمال البلدية المختلفة مثل رصف الطرق وإنارتها وتشجيرها وإنشاء الحدائق والعبارات لتصريف السيول وجمع المخلفات وغير ذلك .

4. الالتزام بمراحل ومشروعات وبرامج التنمية المحددة بالمخططات الإقليمية والعمرانية وذلك يتحقق من خلال توفير الآليات التالية:

²⁷ - هويدي عبد الجليل، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع09، سبتمبر، 2014، ص218.

²⁸ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي، "الاستدامة البيئية الحضرية-مع تركيز خاص على المسكن والارض وضمان الحياة-منظور إقليمي"، ص6.

²⁹ - محمد ربيع، "الحكم البيئي في العمران وأثره في الحراك الاجتماعي"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي حول تحولات البيئة الصحراوية، جامعة ورقلة، ص310.

³⁰ - مها سامي كامل، "عمران المدن-نحو مستقبل أفضل"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الاكاد العربي الأول حول استدامة البناء في المنطقة العربية وخاصة البيئة الصحراوية، 23-26 ديسمبر 2010، مصر، ص5.

- ضبط واحتواء التنمية والحد من التنمية العمرانية المبعثرة وما ينتج عنها من إهدار للكثير من الموارد المالية على توفير شبكات طرق ومرافق وخدمات لا يتم استخدامها بكامل طاقتها التشغيلية إلا بعد فترة طويلة، وضرورة التوجه إلى فلسفة التنمية المتدرجة للإسكان والخدمات والبنية التحتية وفقاً لمعدلات نمو السكان والمتطلبات المرحلية للفئات المستهدفة توطئتها خاصة بالمدن الجديدة.
- الالتزام بضوابط واشتراطات تخطيط الأراضي الخاصة بالمراحل المختلفة المحددة بالمخططات العمرانية من حيث نسبة التخطيط المخصصة للطرق والخدمات العامة، وكذلك إلزام ملاك الأراضي الخاصة المطلوب تخطيطها بتحمل تكاليف إنشاء شبكات الطرق والمرافق والتنازل عن أراضي الخدمات العامة بالأراضي المطلوب تخطيطها.
- إلزام ملاك الأراضي المطلوب تخطيطها بتنفيذ كافة شبكات المرافق ورصف الطرق وإنارتها على نفقتهم قبل الاعتماد النهائي للمخطط والموافقة على السماح ببيع الأراضي للمواطنين.
- عدم السماح بتطوير الأراضي الفضاء أو تخطيطها إلا وفق استعمالات الأراضي المحددة بالمخططات الإقليمية أو العمرانية.
- زيادة القدرة الاستيعابية للمدن القائمة والجديدة من خلال وضع أنظمة وضوابط إدارية تساعد على سرعة استغلال الأراضي الفضاء بالمخططات المعتمدة المتصلة بالمرافق والتي تتوفر بها الخدمات للاستفادة مما تم تنفيذه من مرافق وخدمات وكذلك الاستفادة من المساكن التي تم إنشاؤها بالمدن الجديدة
- تنفيذ الخدمات العامة وفق البرامج الزمنية المحددة بالمخططات العمرانية في إطار الخطط الخماسية للتنمية وبما يتناسب مع حجم الزيادة السكانية المتوقعة خلال الخمس سنوات التالية بناءً على معدلات النمو السكاني في الفترة السابقة³¹.

5. تطوير الإدارة العمرانية الحضرية :

إن مفهوم إدارة التنمية يبدأ من عملية التنمية الفعلية الشاملة من خلال التخطيط ووضع الاستراتيجيات المدروسة وحشد الإمكانيات البشرية والمادية والإدارية والارتقاء بالأداء وتحقيق أهداف التنمية الشاملة، كما تبرز أهميتها في الاتصال المباشر بالمواطنين والتعرف على مشاكلهم واحتياجاتهم وتنفيذ السياسات ذات المصادر المحلية أو المركزية من أجل تحقيق التنمية الحضرية³².

كما تحقق فعالية الإدارة في مجال التسيير العمراني من خلال حوكمة الحكم المحلي في مجال التسيير العمراني بتبني المبادئ التالية:

1/5. المشاركة Participation:

هيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الحضرية، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات والمشاريع التي تهمهم، تتمثل أهمية المشاركة المجتمعية في الإدارة الحضرية في مايلي:

- تقدم تصور واضح ومحدد لطبيعة المشاكل التي تواجهه السكان، الأمر الذي يساعد على رسم الأهداف وتحدد الأولويات.
- تعزز ثقة السكان بأنفسهم وتؤكد على القيم الخاصة باحترام الجهد العام والمال العام.
- تساعد على غرس روح المبادرة لدى المواطنين وتشجعهم على التعاون مع الآخرين لحل مشاكلهم.
- خلق استعداد نفسي لدى السكان لتقبل التغيير والتحديث المنتظر.
- تساهم في تهيئة السكان والمجموعات المستهدفة نفسياً لتقبل التغيير وبالتالي تعمل على تسريع

³¹- أحمد علي سليم البهنساوي، سياسات واليات تنفيذ المخططات الإقليمية والعمرانية، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، مصر، بدون سنة نشر، ص6.

³²- سعودي هجرة، "أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن الجزائرية"، منظمة المدن العربية المعهد العربي لإنماء المدن، المسيلة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص4.

استجابة المواطن للتغيرات المرغوبة، والحد من المعوقات المختلفة التي تقف في سبيل ذلك³³.

2/5- الشرعية Legitimacy:

قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد تستند إلى حكم القانون والعدالة.

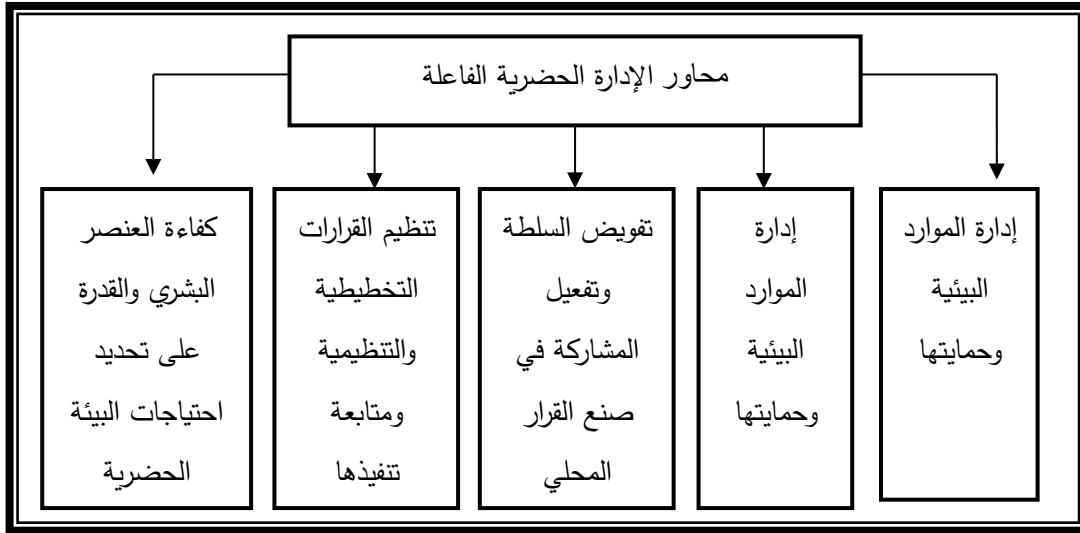
3/5- الكفاءة والفعالية Effectiveness & Efficiency:

ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبّر عن أولوياتهم.

4/5- الاستجابة والشفافية Responsiveness:

تتحقق الاستجابة من خلال سعي الأجهزة المحلية لخدمة جميع الأطراف المعنية في المجتمع المحلي والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية، وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي. وبيربط هذه المبادئ بالسياسة العمرانية . فإنه بخصوص مبدأ المشاركة يجب مساهمة كل الفاعلين بما فيهم الخواص في إعداد المخططات العمرانية بالاستشارة القانونية والمشاركة في تنفيذ المشاريع العمرانية، وفقا للأطر القانونية المحددة³⁴ ويمكن تحديد أهم مؤشرات قياس أداء الإدارة العمرانية كالآتي:

-الشكل رقم(01): يمثل أهم محاور الإدارة الحضرية الفاعلة والناجحة:



³³ - شيماء حميد حسين، "استراتيجية الادارة الحضرية المستدامة في المدينة الإسلامية في ضوء ثنائية السلطة والمدينة"، مجلة المخطط والتنمية، ع24، 2011، ص32.

³⁴ - سعودي هجيرة، مرجع سابق، ص14-15.

الخلاصة:

من خلال ما تقدم يتضح ان الجزائر تشهد تطورا ملحوظا في مجال السكان وال عمران، خاصة بعد تبنيه اصلاحات اقتصادية واجتماعية وقانونية وتنظيمية ، واعتمدت التخطيط الجهوي والوطني كأسلوب من أجل الارتقاء بالنسيج العمراني وفق متطلبات التنمية الحضرية.

إلا أنه ورغم ما أحرزته الجزائر من انجازات في هذا المجال ورفعها للتحدي على المستوى الداخلي والخارجي، وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة حضرية خانقة في المدن الكبرى والمتوسطة وذلك نتيجة للنمو السكاني الكبير داخل البيئات الحضرية نتيجة لظاهرة النزوح الريفي واتجاه السكان من الجنوب إلى الشمال ومن الريف الى الحضر بحثا عن الاستقرار الاجتماعي وعن نوعية افضل من الحياة، لكن ذلك انعكس سلبا على الجزائر وشكل لها عبء اقتصادي واجتماعي بسبب اختلال التوازن الاقليمي وظهور الافات الاجتماعية بالمدن وعدم قدرة الدولة على استيعاب كل المطالب الاجتماعية ما أدى لظهور البطالة ومشاكل في السكن الاجتماعي ولازالت الدولة إلى اليوم تسعى لتلافي هذه المشاكل وتحقيق الاستمرارية في مجال التنمية العمرانية، ولأجل ذلك يمكن اقتراح الحلول التالية:

- تحقيق لامركزية الحكم العمراني من أجل الارتقاء بجودة الحياة ومشاركة المواطنين في تحقيق التنمية العمرانية الحضرية.
- استدراك الوضع الراهن للتهيئة العمرانية والتخطيط الحضري من أجل الفهم الحقيقي لأسباب استفحال ظاهرة التوسع العشوائي والغسر المنظم للمساكن والأحياء.
- اعادة الاعتبار للمجال الريفي كقطب جهوي له تأثيره العمراني والاقتصادي والاجتماعي.
- وضع اللوائح القانونية بما يتناسب مع الخصوصية الاقليمية والجغرافية والثرث التاريخي للدولة.
- تشديد المراقبة والمحاسبة في مجال التسيير العمراني بما يخدم أهداف التنمية العمرانية.
- احداث التوازن في الشبكة الحضرية داخل المدن والاقاليم ومراعاة الابعاد البيئية والمجالية.
- العمل على تحقيق التنمية الريفية لحل مشكل الضغط السكاني على المدن، من خلال توفير الخدمات وفرص العمل وضمان مستوى معيشي يحقق للفرد الاستقرار الاجتماعي.
- تنمية المناطق الصغير والمتوسطة من خلال تشجيع المشاريع الاقتصادية والاستثمارات وحل مشكل الاختلال في التوازن الاقليمي بين الشمال والجنوب.
- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي، والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي، ومكافحة التصحر.
- تطوير البنية التحتية وخدمات التنمية بالمناطق الريفية وتبني السياسات التي تكفل تحقيق العدالة في توفير وتقديم الخدمات لكافة أفراد المجتمع في الريف والحضر.
- إشراك الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات تربوية وإعلامية وجمعيات المجتمع في توسيع الوعي الشعبي بأهمية البيئة في تحقيق مجتمعات حضرية مستدامة.
- تكوين العناصر البشرية في مجال التسيير العمراني وزيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية.

قائمة المراجع:

- 1-دستور الجزائر، الصادر في 26 جمادى لأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس سنة 2016، ج.ر، ع.14.
- 2-قانون المائة لسنة 2016، الجريدة الرسمية، ع72، المؤرخة في 19 ربيع الأول عام 1437هـ/الموافق ل31 ديسمبر. 2015
- 3-القانون رقم 29/90 المؤرخ في 02 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، ع.52.
- 4-القانون رقم 10-11، المؤرخ في 20 رجب 1432هـ/الموافق ل22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج.ر، ع.37، المؤرخة في 01 شعبان 1432هـ/الموافق ل22 يونيو 2011.
- 5-حسين ابراهيم، "دراسات في التنمية، التخطيط الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
- 6-أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986، ص.15.
- 7-علي عزمي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
- 8-خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة نشر.
- 9-سيد محمد وسامات عبد القادر، "عن الإسكان والعمران"، أبحاث مختارة عن المؤتمرات الدولية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط2، 1992.
- 10-بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات، 2000.
- 11-عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الجزائر، جسر للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص.123.
- 12-صطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، القاهرة، 1976.
- 13-عبد المجيد حلمي، دراسة لواقع الأحياء القصديرية، الجزائر، دار الهدى عين مليلة، 2007.
- 14-السيد البشري محمد وعبد العظيم عثمان أحمد الإمام، "التحضر في الدول النامية"، معهد الدراسات الحضرية، جامعة الخرطوم، بدون سنة نشر.
- 15-ميدني شايب ذراع، "واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة-مدينة بسكرة نموذجا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص بيئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013.
- 16-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
- 17-الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مجلة البحوث السوسولوجية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ع1، سنة 2000.
- 18-عبد الرزاق أحمد سعيد صعب، "التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان"، دراسات تربوية، ع7، تموز، 2009.
- 19-الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير راكيل رولنك حول السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، بعثة إلى الجزائر. 20-عليان بوزيان، "النظام العام العمراني في ظل القانون المنظم للترقية العقارية 04-11"، تيارت، بدون سنة نشر.
- 21-دوار جميلة، "المدن الجديدة في التشريع الجزائري"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، ع38، جوان 2014.
- 22-أحمد عثمان الخولي، "التحولات في الرؤى الشعبية والعادات والمعتقدات إطار لتنمية المستقرات الريفية الفقيرة في مصر"، ورقة مقدمة الى مؤتمر الترابط بين الريف والحضر، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة في 15-18، ديسمبر. 2005.

- 23- هويدي عبد الجليل، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع09، سبتمبر، 2014.
- 24- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي، "الاستدامة البيئية الحضرية-مع تركيز خاص على المسكن والارض وضمان الحياة-منظور إقليمي".
- 25- محمد ربيع، "الحكم البيئي في العمران واثره في الحراك الاجتماعي"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي حول تحولات البيئة الصحراوية، جامعة ورقلة.
- 26- مها سامي كامل، "عمران المدن-نحو مستقبل أفضل"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الاكان العربي الأول حول استدامة البناء في المنطقة العربية وخاصة البيئة الصحراوية، 23-26 ديسمبر 2010، مصر.
- أحمد علي سليم البهنساوي، سياسات واليات تنفيذ المخططات الإقليمية والعمرانية، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، مصر.
- 27- سعودي هجيرة، "أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن الجزائرية"، منظمة المدن العربية المعهد العربي لإنماء المدن، المسيلة، الجزائر.
- 28- شيماء حميد حسين، "استراتيجية الادارة الحضرية المستدامة في المدينة الإسلامية في ضوء ثنائية السلطة والمدينة"، مجلة المخطط والتنمية، ع24، 2011.
- 28- تصريحات وزير السكن والعمران عبد المجيد تبون، مدينة- عمران - تهيئة، في:
<http://www.elkabar.com/presse/article/8343/2016>
- 29- الوكالة الجزائرية للأنباء، جهود الدولة المتواصلة للقضاء على السكن العشوائي، في:
<http://www.aps.dz/ar>
- 30- الديوان الوطني للإحصاء، "ديموغرافيا الجزائر"، 2015، في:
www.andI.dz/index.php/ar/statistique/démographie/algérienne-2015